

الإخوان يعيقون نجاح خطة فرنسا لمواجهة الانفصالية الإسلامية

مسجد باريس ينسحب من مشروع تشكيل مجلس وطني للأئمة



حواضن أيديولوجية للانفصالية

في شق تمويل الجمعيات الثقافية لناحية تعزيز الشفافية.

ويوجد فصل «ضد الانقلاب» ويهدف إلى تجنب سيطرة متشددين على المساجد، ومنع أشخاص من ارتياد أماكن العبادة «في حال الإذاعة بالتحريض على أفعال إرهابية أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف».

وقال وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان «سنعرف من يمول من على أراضينا وسنطعي إمكانيات أكبر لوكالة تراكفين (الحكومية لتعقب الأموال) لصد كل التدفقات غير المرغوب فيها».

وتوجد في الشق التعليمي لمشروع القانون إشارة إلى مكافحة مدارس الجمعيات غير القانونية وإنهاء التعليم في المنزل لجميع الأطفال اعتباراً من سن الثالثة إلا «لدواعٍ محدودة جداً تتعلق بوضع الطفل أو عائلته».

ويورد النص أنه «في مواجهة الإسلام المتطرف، وفي مواجهة كل (الذعات) الانعزالية، علينا الإقرار بأن ترسانتنا القانونية عاجزة جزئياً». ويهدف مشروع القانون أيضاً إلى مكافحة الكراهية على الإنترنت المشابهة لتلك التي تعرض لها باتي، وضمان «المثول الفوري» للمتهمين أمام القضاء، كما يضع عقوبات محددة على من يتعرض لموظفي الدولة أو مسؤولين منتخبين على أساس ديني.

وجاء في المشروع أنه يجب على كل جمعية تتلقى دعماً مالياً أن «تحتزم مبادئ وقيم الجمهورية، كما سيتم اعتبار التبرعات الأجنبية التي تتجاوز 10 آلاف يورو موارد يجب التصريح بها لجهاز الضرائب».

ويحرص النص على «ضمان شفافية ظروف ممارسة الديانة» عبر تغيير قانون 1905 حول الفصل بين الكنيسة والدولة

واستكملت فرنسا مؤخراً وضع اللامسات الأخيرة على خطة شاملة لما أسماه الرئيس ماكرون مواجهة «الانعزالية الإسلامية»، والمجتمع الموازي المنغلق على ذاته الذي تفرضه جماعات إسلامية متشددة مثل الإخوان المسلمين والسلفيين، مستفيدة من قدرتها على توفير تمويلات مشبوهة لبناء مساجد ومدارس وجمعيات ثقافية وتربوية.

وتقدم الرئيس الفرنسي أمثلة على نفوذها بين الجالية المسلمة. ويجزم مشروع القانون كل من يشارك معلومات حول شخص تتسبب في كشف هويته أو مكانه لأشخاص يريدون إيداعه.

وقدم الرئيس الفرنسي أمثلة على تنامي النزعة الانفصالية، مثل أطفال من عائلات مسلمة شديدة المحافظة أخرجوا من المدرسة، وجمعيات رياضية وثقافية تستعمل لتلقين الشباب أفكاراً متطرفة.

منها لديه مواقف غامضة من هذه الموضوعات، مشدداً على مسامحتهم على أنه من الضروري «الخروج من هذا الالتباس».

ومن بين هذه الاتحادات التسعة التي تمثل قسماً كبيراً من مسلمي فرنسا هناك ثلاثة اتحادات لا تعتمد «رؤية جمهورية»، وفقاً للإليزيه.

ولن يكون مجلس الأئمة مخولاً لإصدار التصاريح للأئمة ومنهم بطاقة رسمية فحسب، بل سيكون قادراً أيضاً على سحب هذه البطاقات منهم إذا ما خرقوا «ميثاق قيم الجمهورية» وانتهكوا أخلاقيات سيتم الاتفاق عليها.

واعتماداً على دور كل منهم: إمام صلاة وخطيب مسجد وداعية، سيتعين على كل إمام بالإمام بمستوى مختلف من اللغة الفرنسية وحيازة شهادات دراسية يمكن أن تصل إلى المستوى الجامعي.

وكانت فرنسا قد أوقفت برنامجاً لاستجواب الأئمة من تركيا، أكدت أجهزة الاستخبارات الفرنسية أنهم يشكلون عصب دعم الانعزالية وانفصال الجاليات المسلمة عن مجتمعاتهم المحلية ومبادئ الجمهورية.

وفي 2010، وقعت كل من تركيا وفرنسا «إعلان نوابيا» بخصوص وضع الموظفين الدينيين الأتراك، والذي تم

بموجبه رفع عدد الموظفين من 121 إلى 151 موظفاً، لكن باريس تراجعت في 2019 عن هذا الإعلان بتخفيض عدد الأئمة الأتراك بدل الترفيع في حصص انتدابهم كما انتهجت النمسا نفس الخطوات.

ويقول خبراء فرنسيون إن قرار فرض قيود على إيفاد أئمة من تركيا يهدف إلى القضاء على خطر الانعزالية، وهي خطوة مهمة ضمن خطة شاملة لمحاصرة أنشطة جماعات الإسلام السياسي.

وتبدي الدول الأوروبية قلقاً بشأن دعم أنقرة للأئمة الأتراك وتمويل المساجد والجمعيات الإسلامية، حيث اتجهت بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق العديد من المساجد التي يديرها أتراك والامتناع عن استقبال أئمة جدد من تركيا.

يضع تغلظ تنظيمات الإسلام السياسي داخل الهيئات الممثلة للمسلمين في فرنسا، خطة باريس الشاملة لمواجهة الانفصالية الإسلامية أمام انتكاسة محتملة تستوجب، حسب مراقبين، إعادة النظر بصفة جذرية في «ولاءات» التمثيلات الإسلامية قبل تشريكها في رسم السياسات العامة.

باريس - يعكس انسحاب عميد مسجد باريس من مشروع تشكيل مجلس وطني للأئمة كانت الرئاسة الفرنسية قد دعت إلى إنشائه وكلفت المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بتأليفه نفوذاً قوياً لتيارات الإسلام السياسي داخل الهيئات الممثلة للمسلمين في فرنسا، ما يعيق بشكل كبير نجاح الخطة الفرنسية لمواجهة الانفصالية الإسلامية وحواضنها الأيديولوجية.

وفي حديث لصحيفة شارلي إيبدو الساخرة الصادرة الإثنين، أعلن عميد مجلس باريس شمس الدين حافظ أنه لن يشارك بعد الآن بما وصفه «حفلة الرياء». معلناً أن الإيجابية الوحيدة من مشروع وضع الميثاق هي إظهار المواقف الحقيقية لكل طرف.

ونكرت الصحيفة أن اتحادات مثل «ميلي جوروش» التركية، و«مسلمو فرنسا» (المقربة من الإخوان المسلمين)، و«الإيمان والممارسة» (القريبة من جماعة التبليغ)، نجحت فيما يبدو بإفراغ الميثاق من القيم الجمهورية المقترحة بشكل أساسي من قبل مسجد باريس.

وأوضح «للاسف، المكون الإسلامي داخل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، خصوصاً ذلك المرتبط بانظمة اجنبية معادية لفرنسا، عطل ببحث المفاوضات عبر طعنه شبه المنهجي ببعض الفقرات المهمة» في الميثاق.

واستنكر حافظ سعي «أعضاء في الحركة الإسلامية» إلى إظهار أن «الميثاق يهدف إلى المس بكرامة

ومض خطاباً في مطلع أكتوبر ضد الانفصالية والإسلام المتطرف وبعد هجمتين الجهاديين اللذين راح ضحيتهما المدرس صامويل باتي ذبحاً قرب باريس وثلاثة أشخاص قتلوا داخل كاتدرائية في نيس (جنوب شرق)، زاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ضغوطه على قادة الديانة الإسلامية في فرنسا لتلقيتها من النفوذ الأجنبي والتطرف والنزعات السياسية.

ويأمل ماكرون من وراء تشكيل المجلس الوطني للأئمة في أن ينهي في غضون أربع سنوات وجود 300 إمام اجنبي في فرنسا «مبتعثين» من تركيا وغيرها من الدول الإسلامية.

وفي اجتماعه مع قادة الديانة الإسلامية قال ماكرون لممثلي الاتحادات التسعة المنضوية في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، إنه يعلم أن عدداً

معرقلو الميثاق

● اتحادات «ميلي جوروش» التركية

● تنظيم مسلمو فرنسا التابع للإخوان

● الإيمان والممارسة التابعة لجماعة التبليغ

مونتيفرو تعدل قانون الطوائف الدينية المثير للجدل

مونتيفرو (الجبل الأسود) - عدلت الأغلبية الجديدة في برلمان مونتيفرو (الجبل الأسود) قانوناً مثيراً للجدل بشأن الطوائف الدينية أثار احتجاجات قادتها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية.

وقال رئيس الوزراء زدرافكو كريفوكابيتش، بعد التصويت الذي جرى الثلاثاء عقب مناقشة مطولة «جميع الطوائف الدينية متساوية الآن أمام القانون دون استثناء».

والغت التعديلات أجزاء من القانون كان من الممكن أن تؤدي إلى تأميم الممتلكات التي تحتفظ بها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية دون إثبات الملكية.

ويلزم القانون المجتمعات الدينية بتقديم ما يثبت ملكيتها للمنشآت الدينية ما قبل عام 1918، فيما تقول الكنيسة الأرثوذكسية الصربية إن القانون سوف يجزئها من ممتلكاتها

بما في ذلك أديرة وكنائس العصور الوسطى.

وقال كريفوكابيتش، الزعيم الموالي لصربيا الذي تولى السلطة في أوائل ديسمبر، «إنه انتصار للأشخاص الذين أمضوا 12 شهراً في الدفاع عن ذلك الشوارع». وحل تحالفه الهش محل الاشتراكيين بقيادة الرئيس ميلو دوكوفيتش، الذين ظلوا في السلطة لمدة 30 عاماً.

وكان الإبطال الجزئي لقانون الطوائف الدينية إحدى أولويات كريفوكابيتش المعلنة.

وحملت قيادة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في الجبل الأسود رئيس الدولة المسؤولية عن تباعد تبني قانون الطوائف الدينية، وسط مخاوف من أن تبدأ بعد ذلك مصادرة ممتلكات الكنيسة الصربية وتحويلها إلى الكنيسة

مونتيفرو (الجبل الأسود) - عدلت الأغلبية الجديدة في برلمان مونتيفرو (الجبل الأسود) قانوناً مثيراً للجدل بشأن الطوائف الدينية أثار احتجاجات قادتها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية.

وقال رئيس الوزراء زدرافكو كريفوكابيتش، بعد التصويت الذي جرى الثلاثاء عقب مناقشة مطولة «جميع الطوائف الدينية متساوية الآن أمام القانون دون استثناء».

والغت التعديلات أجزاء من القانون كان من الممكن أن تؤدي إلى تأميم الممتلكات التي تحتفظ بها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية دون إثبات الملكية.

ويلزم القانون المجتمعات الدينية بتقديم ما يثبت ملكيتها للمنشآت الدينية ما قبل عام 1918، فيما تقول الكنيسة الأرثوذكسية الصربية إن القانون سوف يجزئها من ممتلكاتها

بما في ذلك أديرة وكنائس العصور الوسطى.

وقال كريفوكابيتش، الزعيم الموالي لصربيا الذي تولى السلطة في أوائل ديسمبر، «إنه انتصار للأشخاص الذين أمضوا 12 شهراً في الدفاع عن ذلك الشوارع». وحل تحالفه الهش محل الاشتراكيين بقيادة الرئيس ميلو دوكوفيتش، الذين ظلوا في السلطة لمدة 30 عاماً.

وكان الإبطال الجزئي لقانون الطوائف الدينية إحدى أولويات كريفوكابيتش المعلنة.

وحملت قيادة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في الجبل الأسود رئيس الدولة المسؤولية عن تباعد تبني قانون الطوائف الدينية، وسط مخاوف من أن تبدأ بعد ذلك مصادرة ممتلكات الكنيسة الصربية وتحويلها إلى الكنيسة

وفي وقت سابق ذكر مسؤولون أميركيون أن واشنطن تدرس رسمياً وصف القمع الوحشي الذي تمارسه الصين على الأويغور في شينغيانغ (إقليم ذاتي الحكم)، بأنه «إبادة جماعية».

وتتدد الولايات المتحدة بمعاملة الصين للأويغور وغيرهم من الأقلية المسلمة في شينغيانغ وفرضت عقوبات على مسؤولين تلقى عليهم باللائمة وتحملهم مسؤولية الانتهاكات، لكنها لم تطلق حتى الآن وصف إبادة جماعية على تصرفات بكين، وهو تصنيف ترتب عليه آثار قانونية كبيرة ويستلزم إجراء أقوى ضد الصين.

وأصدرت وزارة الخارجية الأميركية في مارس الماضي تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، أشارت فيه إلى أن احتجاز الصين للمسلمين بمرکز الاعتقال «يهدف إلى محو هويتهم الدينية والعرقية».

وفي وقت سابق ذكر مسؤولون أميركيون أن واشنطن تدرس رسمياً وصف القمع الوحشي الذي تمارسه الصين على الأويغور في شينغيانغ (إقليم ذاتي الحكم)، بأنه «إبادة جماعية».

وتتدد الولايات المتحدة بمعاملة الصين للأويغور وغيرهم من الأقلية المسلمة في شينغيانغ وفرضت عقوبات على مسؤولين تلقى عليهم باللائمة وتحملهم مسؤولية الانتهاكات، لكنها لم تطلق حتى الآن وصف إبادة جماعية على تصرفات بكين، وهو تصنيف ترتب عليه آثار قانونية كبيرة ويستلزم إجراء أقوى ضد الصين.

وأصدرت وزارة الخارجية الأميركية في مارس الماضي تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، أشارت فيه إلى أن احتجاز الصين للمسلمين بمرکز الاعتقال «يهدف إلى محو هويتهم الدينية والعرقية».

وفي وقت سابق ذكر مسؤولون أميركيون أن واشنطن تدرس رسمياً وصف القمع الوحشي الذي تمارسه الصين على الأويغور في شينغيانغ (إقليم ذاتي الحكم)، بأنه «إبادة جماعية».

وتتدد الولايات المتحدة بمعاملة الصين للأويغور وغيرهم من الأقلية المسلمة في شينغيانغ وفرضت عقوبات على مسؤولين تلقى عليهم باللائمة وتحملهم مسؤولية الانتهاكات، لكنها لم تطلق حتى الآن وصف إبادة جماعية على تصرفات بكين، وهو تصنيف ترتب عليه آثار قانونية كبيرة ويستلزم إجراء أقوى ضد الصين.

أزمة بين سفارتي بكين وواشنطن في الجزائر بسبب الأويغور

وفي أغسطس 2018، أفادت لجنة حقوقية تابعة للأمم المتحدة بان الصين تحتجز نحو مليون مسلم من الأويغور (الجزائر)، لكنها دائماً تفكر في كيفية تشويه سمعة الدول الأخرى، والتدخل في شؤونها الداخلية، إنه أمر محير.

ولفتت إلى أنه «وفقاً لبيانات الاستطلاع التي أصدرها مركز بيو للأبحاث الأميركي، هناك 75 في المئة من المسلمين الأميركيين يعتقدون بوجود تمييز عنصري خطير ضدهم في المجتمع الأميركي».

وظل ملف مسلمي الأويغور منذ سنوات مصدر توتر بين بكين وواشنطن. وقبل أشهر أقر مجلس النواب الأميركي مشروع قرار يحظر استيراد السلع المنتجة في منطقة شينغيانغ، على خلفية قيام بكين «بإرغام أفراد من أقلية الأويغور على العمل القسري».

وتكشف باحثون عن الوجه الآخر المعسكرات الصين التي تقول إنها لإعادة تأهيل أقلية الأويغور، وقالوا إنها تستغل المحتجزين داخل هذه المعسكرات في العمل القسري لدى مصانع تزود العشرات من المراكب العالمية بالمنتجات.

وجاء في تقرير للمركز الاستراتيجي للأبحاث السياسية (مستقل)، أن الصين «نقلت عشرات الآلاف من أفراد أقلية الأويغور المسلمة، للعمل قسراً، في مصانع تزود ما لا يقل عن 80 ماركة عالمية بمنتجات مختلفة».

ومطلع ديسمبر الجاري، حظرت الولايات المتحدة استيراد منتجات القطن من شركة سنغان للإنتاج والإنشاءات بإقليم شينغيانغ، بسبب تسخيرها المعتقلين من أتراك الأويغور، وإجبارهم على العمل.

ونشر التقرير موقع شير أميركا، التابع للخارجية الأميركية، والذي يعمل على «توصيل رسالة السياسة الخارجية الأميركية إلى سائر أنحاء العالم؛ عبر نشر قصص وصور تثير النقاش والحوار حول مواضيع مهمة مثل الحرية الدينية وسيادة القانون والزدهار الاقتصادي والكرامة الإنسانية والسيادة».

وردت سفارة الصين في الجزائر بتدوينة أخرى تحتج على خطوة البعثة الدبلوماسية الأميركية بالقول إن ذلك محاولة «لتشويه سمعة الصين وتدخل في الشؤون الداخلية الصينية». وحسب التدوينة، التي نشرتها سفارة بكين عبر

الجزائر - احتجت سفارة بكين لدى الجزائر على منشور أصدرته نظيرتها الأميركية حول قضية الأويغور اعتبرته بكين «مسيئاً» و«تدخل في شؤون الصين الداخلية».

ونشرت سفارة واشنطن في الجزائر، عبر فيسبوك، رابطاً لتقرير صحافي حول اثنين من أصحاب المطاعم بالولايات المتحدة، يعملان -إلى جانب تقديم الوجبات- على «توعية الزبائن بشأن الاضطهاد المستمر الذي يمارسه الحزب الشيوعي الصيني منذ عقود ضد الأويغور في مقاطعة شينغيانغ بالصين».

واشنطن تعتبر أن احتجاز بكين لأقلية الأويغور المسلمة داخل مراكز اعتقال يهدف إلى محو هويتهم الدينية والعرقية

ونشر التقرير موقع شير أميركا، التابع للخارجية الأميركية، والذي يعمل على «توصيل رسالة السياسة الخارجية الأميركية إلى سائر أنحاء العالم؛ عبر نشر قصص وصور تثير النقاش والحوار حول مواضيع مهمة مثل الحرية الدينية وسيادة القانون والزدهار الاقتصادي والكرامة الإنسانية والسيادة».

وردت سفارة الصين في الجزائر بتدوينة أخرى تحتج على خطوة البعثة الدبلوماسية الأميركية بالقول إن ذلك محاولة «لتشويه سمعة الصين وتدخل في الشؤون الداخلية الصينية». وحسب التدوينة، التي نشرتها سفارة بكين عبر

الجزائر - احتجت سفارة بكين لدى الجزائر على منشور أصدرته نظيرتها الأميركية حول قضية الأويغور اعتبرته بكين «مسيئاً» و«تدخل في شؤون الصين الداخلية».

ونشرت سفارة واشنطن في الجزائر، عبر فيسبوك، رابطاً لتقرير صحافي حول اثنين من أصحاب المطاعم بالولايات المتحدة، يعملان -إلى جانب تقديم الوجبات- على «توعية الزبائن بشأن الاضطهاد المستمر الذي يمارسه الحزب الشيوعي الصيني منذ عقود ضد الأويغور في مقاطعة شينغيانغ بالصين».

واشنطن تعتبر أن احتجاز بكين لأقلية الأويغور المسلمة داخل مراكز اعتقال يهدف إلى محو هويتهم الدينية والعرقية

ونشر التقرير موقع شير أميركا، التابع للخارجية الأميركية، والذي يعمل على «توصيل رسالة السياسة الخارجية الأميركية إلى سائر أنحاء العالم؛ عبر نشر قصص وصور تثير النقاش والحوار حول مواضيع مهمة مثل الحرية الدينية وسيادة القانون والزدهار الاقتصادي والكرامة الإنسانية والسيادة».

وردت سفارة الصين في الجزائر بتدوينة أخرى تحتج على خطوة البعثة الدبلوماسية الأميركية بالقول إن ذلك محاولة «لتشويه سمعة الصين وتدخل في الشؤون الداخلية الصينية». وحسب التدوينة، التي نشرتها سفارة بكين عبر



قضية حقوقية لا تخلو من مآرب سياسية